# الملخص :

تناولت في بحثنا الموسوم ، مسؤولية المهندس المعماري المدنية في القانون العراقي بالمقارنة مع التشريع الفرنسي وعدد من التشريعات العربية، وما تمتاز به هذه المسؤولية من أحكام خاصة مشددة لا يجوز الاتفاق على الاعفاء منها أو الحد من أثرها، ومن حيث الأشخاص والأضرار ومدة الضمان وطبيعة المباني الخاضعة لهذه المسؤولية، ومن أجل حماية صاحب العمل غير الخبير بأمور البناء، وحماية الأشخاص من خطر التهدم الكلي أو الجزئي أو العيوب التي تهدد متانة وسلامة المباني والمنشآت الثابتة التي يشيدها كل من المهندس والمقاول، وما تحتاجه هذه التشريعات من معالجة قانونية وتعديل لتواكب التطور الهائل و السريع في أعمال البناء والتعمير، ومعالجة اجرائية من قبل نقابة المهندسين والدوائر الحكومية المعنية، وذلك من وجهة نظر متخصصة في مجال العمل الهندسي.

وفضلاً عن ذلك فإن ما يميز هذا البحث عن غيره من البحوث التي سبقتنا في هذا الموضوع، أنه يعكس ميدانياً ما يعاني منه صاحب العمل والمشيدون بسبب قصور أحكام المسؤولية الخاصة التي لم تعد تنطبق أغلب أحكامها على واقع عملية البناء والعمران، لتطور وتنوع المباني والمنشآت الثابتة المنفذة مؤخرا ، والتي لم تعد معظمها ثابتة كما كانت، ويمكن فكها ونقلها دون تلف، بالاضافة إلى تطور أساليب البناء، وتعدد الأشخاص المتدخلين في عملية البناء من مهندسين على اختلاف تخصصاتهم ، ومقاولين ، ومصممين ومصنعين وبائعين.... وغيرهم.

لذا إرتيت أن أبحث في هذا الموضوع لما له من أهمية بالغة تمس حياة ومصالح الأشخاص. وتوصلت من خلال البحث إلى عدة نتائج وتوصيات، متمنينا على المشرع العراقي و الدوائر ذات العلاقة الإفادة منه خدمة للصالح العام.

والله ولي التوفيق